جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : المالية والمحاسبة

التخصص : التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

التحليل المالي في المؤسسة

مقدمة من طرف الطالب :

- عامر وليد سنوسي

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا		أستاذ (ة)	جامعة مستغانم
مقررا	د/ حسين برياطي	أستاذ (ة)	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ (ة).....	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي علم العلم ورفع أهل العمل فقال:

"يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات".

إلى التي أنحني لها بكل جلال وتقدير إلى نبع حناني الفياض إلى سبيل العطاء إلى رمز الاشتعال إلى من جعل

الرحمان الجنة تحت أقدامها ... **"ماما زوليخة "**

إلى الذي ساندني بثقة لا متناهية إلى من كان شمعة تحترق لتضيء طريقي..خالتي رحمها الله ..

إلى أخوتي الأعزاء " مصطفى " نور الهدى " على " و سارة "

إلى جدي الذي كان لي سند في الحياة أطال الله في عمره و خالتي الحاجة وكل العائلة الكريمة ".

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

" الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم".

جرت العادة أن يكون وراء كل إعداد وبحث أشخاص منهم من يساهم بالنصح والبعض بالتوجيه ومن باب الجميل لأن نتقدم بتشكراتنا الخالصة :

" إلى من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإرشاداته الوجيهة والذي كان وما زال وندعو الله أن يبقي للدروب منير

الأستاذ المشرف" حسين برياطي "

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(I - 1)	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	14
(II - 1)	الشكل رقم (II-1): عملية الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	12
(II - 2)	الشكل رقم (II-2)معالجة مؤونة الأعباء و الخسائر	23
(II -3)	الشكل رقم (II-3) : معالجة النتيجة	24
(II --4)	الشكل رقم (II-4) : الميزانية المالية لجانب الخصوم	25
(III-3)	الشكل رقم (III-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC	42

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة

(lll-2)	الجدول رقم (II-1): الميزانية المالية	26
(1-III)	جدول رقم (111 -1): الميزانية المحاسبية لسنة 2016.	43
(2-III)	جدول رقم (111 - 2): الميزانية المالية المفصلة 2016:	47
(3-III)	جدول رقم (**III** - 3): الميزانية المختصرة لسنة 2016 م:	49
(4-III)	جدول رقم (III- 4): الميزانية المالية أشد اختصارا لسنة 2016 م :	50
(5-III)	جدول رقم (111- 5): الميزانية المحاسبية لسنة 2017م:	51
(6-III)	جدول رقم (lll-6): الميزانية المفصلة: 2017:	54
(7-III)	جدول رقم (1ll-7): الميزانية المختصرة لسنة 2017م:	55
(8-III)	جدول رقم (III- 8) : الميزانية المالية اشد اختصار 2017 .	56
(9-III)	جدول رقم (III- 9): الميزانية المحاسبية لسنة 2018.	57
(10-III)	جدول رقم (10 – III): الميزانية المالية المفصلة 2017	60
(11-III)	جدول رقم (III-11): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	62
(12-III)	جدول رقم (III- 12): الميزانية المالية أشد اختصارا	62
(13-III)	جدول رقم(III - 13): رأسمال العامل الصافي.	63
(14-III)	جدول رقم (III-14): رأسمال العامل الإجمالي.	64
(15-III)	جدول رقم (III- 15): رأسمال العامل الخاص .	64
(16-III)	جدول رقم (III -16): رأسمال العامل الأجنبي .	65
(17-III)	جدول رقم (III -17): احتياج من رأسمال العامل	66

قائمة المختصرات

الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	باللغة العربية

المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة	Société nationale de réalisation et de gestion des industries connexes-sonaric spa	**SONARIC**

الفهرس

الفهرس

إهداء

شكر

مقدمة عامة 2

الفصل الاول : التحليل المالي وأدواته في المؤسسة الاقتصادية.....7

مقدمة الفصل 7

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي 8

المطلب الأول : نظرة تاريخية عن التحليل المالي 8

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.....9

المطلب الثالث : أدوات و مراحل التحليل المالي 11

المبحث الثاني : وظائف و أنواع التحليل المالي.....13

المطلب الأول : وظائف التحليل المالي.....13

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي 14

المطلب الثالث : أهمية و أهداف التحليل المالي.....15

خاتمة الفصل 17

الفصل الثاني : أدوات التوازن المالي في إيطار ميزانية المؤسسة.....19

مقدمة الفصل 19

المبحث الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية 20

المطلب الأول : تعديل عناصر الأصول.....20

المطلب الثاني : تعديل عناصر الخصوم.....22

المطلب الثالث : الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة 25

المبحث الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية 28

المطلب الأول : رأس المال العامل "ER" 28

المطلب الثاني : احتياج رأس المال العامل و الخزينة 30
المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية 32
خاتمة الفصل: 38
الفصل الثالث : الجانب التطبيقي 40
المبحث الأول:التعريف بالمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC 41
المطلب الأول: التعريف بالوحدة محل الدراسة - وحدة فرجيوة. 41
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المؤسسة 42
المبحث الثاني: تطبيق التحليل المالي و أدوات التوازن المالي 45
المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالي 45
المطلب الثاني : حساب رأس المال العامل 63
المطلب الثالث : حساب الاحتياجات من رأس المال العامل 65
خلاصة الفصل 67
خاتمة عامة 69
قائمة المراجع 71

المقدمة

إن قوة وضعف المؤسسات الاقتصادية داخل أي بلد هي المقياس الذي يبنى عليه مدى قوة أو ضعف ذلك البلد.

ولأن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة مند الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، و هذا ما جعلها تعاني من عجز كبير في ميزانيتها، الشيء الذي أدى بها إلى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسير ميزانيتها و تدفع باقتصاد البلد إلى الإنعاش في ضل الحرية و المنافسة و استعمال أمثل الموارد المالية بطريقة عقلانية، و ما يحقق مردودية عالية

إذ أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم لاحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة و الوقوف على الجوانب الإيجابية و السلبية المتبعة، و يمكن القول بعبارة أخرى أن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي و إمكانية الارتقاء به مستقبلا و الحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب و أدوات التحليل المالي و التفسير للقوائم المالية و البيانات المالية الأخرى.

من هذا المنطلق يشكل التحليل المالي الميزانيات و أرصدة المؤسسة، الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة المالية سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية، و الاقتصادية الحدوث تقلص غير عادي في بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، وهذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية

إشكالية الدراسة:

- كيف يمكن تطبيق مختلف طرق وأدوات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟ الأسئلة الفرعية :

- هل تعاني مؤسستنا من اختلال في هيكل الميزانية والتوازن المالي؟

- إن كان الأمر كذلك فهل يعود السبب إلى عدم استعمال أدوات التحليل المالي؟

- أم يعود الأمر إلى عدم الأخذ بأهم النتائج المتوصل إليها؟

فرضيات الدراسة :

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية و واقعية جعلت لهذا الموضوع فرضيات متمثلة في :

- تسعى أي مؤسسة على اختلاف نشاطها لتحقيق نوع من التوازن المالي كهدف مبدئي لأن هذا يمكنها من مواجهة التزامات المالية عند مواعيد استحقاقها

- من أهداف المسير المالي تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة و تحقيق المردودية و الربح من جهة أخرى، و المسير المالي الرشيد هو الذي يستطيع فهم الوضعية المالية للمؤسسة و التوقع بالأخطار الممكن حدوثها، ثم اتخاذ القرارات اللازمة و ذلك انطلاقا من المعطيات المالية و المحاسبية المتوفرة له

- بتمثل التوازن المالي في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة بأحسن وبأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق المؤسسة توازنا ماليا جيدا أي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها العامة وديونها القصيرة خاصة بتواريخ استحقاقها.

أهمية الدراسة:

من هذا المنطلق يشكل التحليل المالي لميزانيات و أرصدة المؤسسة، الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة المالية سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية، و الاقتصادية الحدوث تقلص غير عادي في بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، و هذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية.

أهداف الدراسة:

إن اختيارنا لموضوع التحليل المالي في المؤسسة يرجع إلى سببين:

الأول: ذاتي و هو تطلعنا إلى التعرف على المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية و معالجتها بالطرق العلمية .

و الثاني: موضوعي يرجع إلى الحالة العسيرة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الوطنية و التي تظهر من خلال المؤشرات المالية و الاقتصادية من انخفاض في المردودية و عجز هيكلي و مشاكل التقنيات

منهج الدراسة :

سنعتمد في دراستنا على كل من :

المنهج الوصفي : تعرضنا من خلاله إلى بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي في التعريف , أنواع , وظائف..ألخ) و كذا الإطار النظري الأدوات التوازن المالي

المنهج التحليلي، و هو الجانب التطبيقي و هو عبارة عن تكملة للمعلومات الواردة في الجانب النظري , حيث قمنا بدراسة المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC

صعوبات الدراسة:

و نحن بصدد دراستنا و تحليلنا لهذا الموضوع واجهتنا بعض العراقيل التي من بينها:

- صعوبة تصنيف أدوات التحليل المالي نظرا لتعدد المراجع الأمر الذي أنجز عنه اختلاف في التقسيمات المعتمدة في هذه المراجع - وكذا وجود الكثير من الألفاظ المهمة مما أدى إلى صعوبة حصولنا على المعلومات - إن موضوع التحليل المالي موضوع واسع يصعب الإلمام بكل جوانبه و رغم ذلك حاولنا جهدنا أن نجمع ما استطعنا من معلومات حوا هذا الموضوع.

دوافع الدراسة :

دافعي الوحيد في التطرق إلى هذا الموضوع يتمثل بالاهتمام و الميل الشخصي للموضوع و التعرف على أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

الدراسات السابقة :

نظرا لما يكسبه الموضوع من أهمية بالغة دفع الكثير من الباحثين بالمساهمة في إثراء هذا الأخير على سبيل المثال

- العربي دخموش ؛ محاضرات في اقتصاد المؤسسة: مطابع جامعة منتوري قسنطينة

- أحمد طرطار؛ تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1985

- ناصري عدون : اقتصاد المؤسسية -دار المحمدية للنشر الجزائر -سنة 1978

- د. ابراهيم براهمية: مراقبة التسيير و الميزانية التقديرية-ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة. - عمر صخري: اقتصاد المؤسسة- دمج الطبعة الثانية الجزائر 1993

تقسيمات الدراسة:

ولقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نضع ثلاث فصول كل منها مكمل للأخر الفصل الأول كان يتعلق بالتحليل المالي و حاولنا من خلاله التطرق إلى مفهوم التحليل المالي ، و كذلك أدواته و أهم مراحله ، و تطرقنا إلى مختلف وظائف و أنواع التحليل المالي و كذلك تحديد أهميته و أهدافه .

أم الفصل الثاني فكان حول عنوانه أدوات التوازن المالي في إيطار ميزانية المؤسسة، تطرقنا من خلاله إلى الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .

تم أشرنا إلى الميزانية من خلال دراستها دراسة شاملة، ثم تطرقنا أيضا إلى التحليل بواسطة المؤشرات المالية وهي رأس المال العامل و النسب المالية و نسية المردودية و الفعالية

الجانب التطبيقي تطرقنا إليه في الفصل الثالث، و الذي من خلاله حاولنا أن نلقي الضوء على أهم النقاط التي تناولناها في الجانب النظري، وجهة نظرنا كانت المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC والتي حاولنا فيها تطبيق مختلف طرق وأدوات التحليل المالي من خلال تحليل ثلاث ميزانيات مالية الثلاث سنوات الأخيرة، وتحليل البيانات المتحصل عليها والخروج في الأخير بنتائج مهمة

كل هذه الأسئلة وغيرها حاولنا التطرق إليها بمصداقية في بحثنا المتواضع هذا، المتكون من ثلاث أساسية.

ومن هذا المنطق وقع اختيارنا على موضوع مذكرتنا (التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية) الذي يعتبرها تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة التي تؤدي ضمن الوظيفة المالية.

الفصل الاول

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

لذلك ارتئينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، منكشف الضوء في المبحث الأول على ماهية التحليل المالي من خلال إعطاء نظرة تاريخية للتحليل المالي و توضيح مفهومه مع إبراز الأدوات و المراحل التي يمر بها، أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه مختلف وظائف و أهداف التحليل المالي

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته و على مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة إلى الأدوات المستعملة فيه و أهم المراحل التي يمر بها.

المطلب الأول : نظرة تاريخية عن التحليل المالي[1].

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 - 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية اجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، و مع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها عساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير مدير المؤسسة المالية) ، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

[1] - ناصر دادي عدون " تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء 1 " دار الهدية العامة .1998 ، ص 13

1- مفهوم التحليل المالي [1]:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الريح ، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها ، و من هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات و الإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

- تحديد الأهداف المالية للمشروع و المتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و تحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية.

- رسم السياسات المالية و ذلك من خلال الحصول على الأموال و كيفية إدارتها و توزيعها

و باختلاف المفكرين تتعدد تعارف التحليل المالي و فيما يلي سنكتفي ببعضها :

1 - 1- التحليل المالي هو دراسة محاسبية :

التحليل المالي هو فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة المؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة

2 - 1- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية :

إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب اتباعها[2].

3 - 1- التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية :

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي و السياسات المختلفة التي تأثر على الربح [3].

2- **الجهات المستفيدة من التحليل المالي"[1].**

[1] - خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للتشر، 2001، ص 93

[2] - حسن على كامل - التحليل المالي " دار النشر ، سنة 1986 ، ص 35

[3] - حمزة محمود الزبيري " التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل" مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان، الأردن سنة 1976، ص 78

نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه و يمكن عرضها كالتالي :

- **إدارة المؤسسة :** تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية :

1- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة .

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية.

3- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة .

4- تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق و البيع و الإنتاج.

5- التنبؤ بالمستقبل .

6- المساعدة بالرقابة المالية

- **الدائنون** : تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة و هيكل تمويلها والدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على المسداد في المدى الطويل و القصير، و درجة رحبة المؤسسة .

- **المستثمرون** : يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة و نصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح و سياستها في توزيع الأرباح و مدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى و نسب النمو و التوسع في المؤسسة

- **بيوت الخبرة المالية:** تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي

المطلب الثالث : أدوات و مراحل التحليل المالي

1- أدوات التحليل المالي[2]: يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها :

- ✓ يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة.
- ✓ مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة و الضعف.

[1] - خلدون إبراهيم شريفات - مرجع سابق - ص 94 .

[2] - أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية "درا التغة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، سستة 1950 ، ص 25

- ✓ تكون على شكل نسب ، وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالا حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج .
- ✓ تكون على شكل تحليلات ترتكز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة و دراسة التدفقات النقدية و المردودية ، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار . .
- ✓ وهي على شكل وسائل نقدية كاستعمال الإعلام الآلي

2- مراحل التحليل المالي : يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:

2 - 1- تحديد هدف التحليل بدقة :

من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره ، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة

2 - 2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي :

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي ، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

2 - 3. اختيار أسلوب التحليل المناسب :

تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

2 - 4- إعادة تبويب القوائم المالية لتلاؤم أسلوب التحليل المختار:

في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

2 -5- التوصل إلى الاستنتاجات :

تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي ، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن

2 - 6- صياغة التقرير التقرير هو وسيلة النقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل اليها.

المبحث الثاني : وظائف و أنواع التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة و دعمتها بالكفاءات الإدارية و المحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي و جعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية و التطور، إذا نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة جميع وظائفه و أنواعه وكذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول : وظائف التحليل المالي[1].

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالريح، و السير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي في :

- ✓ قرار الاستثمار

[1] - خلدون إبراهيم شريفات - مرجع سابق - ص 15-16 .

- ✓ قرار التمويل .
- ✓ قرار التخطيط و الرقابة المالية .

الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات :

الشكل رقم (I-1): المخطط العام لوظائف التحليل المالي .

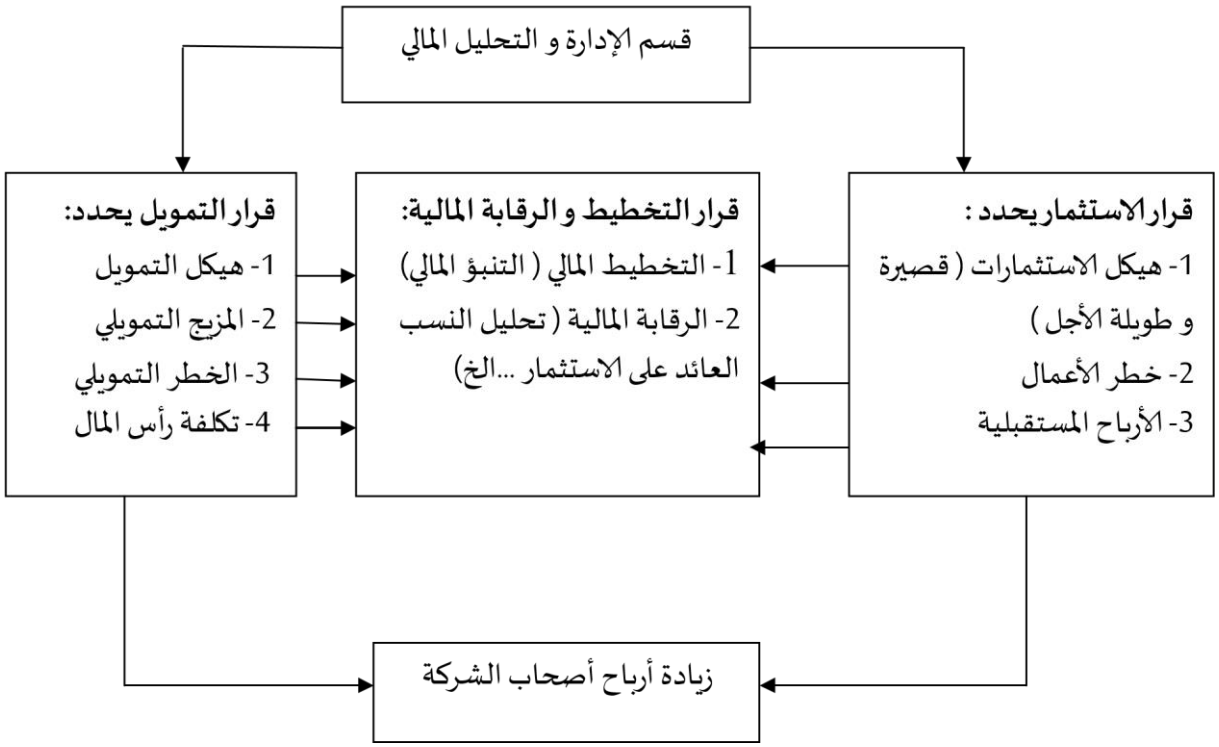

المرجع: خلدون إبراهيم شريقات - مرجع سايق - ص 17.

التعليق : من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي تمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيمي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية :

1- التحليل والتخطيط المالي : و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها الإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

2- تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل ، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .

3- تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع مسواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي[1]:

هناك نوعان من التحليل المالي و هما:

2 - 1- التحليل الرأسي : هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة ، و قد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات و في الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، و يساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجودة في المؤسسة

2 . 2- التحليل الأفقي : بتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأمام، و ذلك لمعرفة مدى النمو و الثبات و التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع على :

- اكتشاف سلوك المؤسسة.
- تقييم إنجازات و نشاط الشركة في ضوء هذا السلوك .

المطلب الثالث : أهمية و أهداف التحليل المالي

1- **أهمية التحليل المالي** تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- ✓ يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.
- ✓ تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. . اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة
- ✓ يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق
- ✓ تشخيص الحالية المالية للمؤسسة.
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة .
- ✓ الحكم على مالي كفاءة إدارة المؤسسة.

2- أهداف التحليل المالي : تختلف أهداف التحليل المالى حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن نحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية و إما أن تقوم بها جهات خارجية من المؤسسة و المتمثلة في المصرفيين و رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمون ، الموردون .....الخ

و عموما فان أهداف التحليل المالي تتمثل في :

- ✓ تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض

[1] - خلدون إبراهيم شريفات - مرجع ص119.

- ✓ تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب
- ✓ قيام مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة
- ✓ إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على مردوديتها
- ✓ وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية
- ✓ توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن.
- ✓ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخر من نفس القطاع .
- ✓ تقييم الوضعية المالية و معرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها و الضمانات التي تقدمها .

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه و وظائفه و الأهداف التي يسعى لتحقيقها و التي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل ، و بالتالي فإننا تستطيع القول بان جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي ، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية ، و ازدادت

أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة و ذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

و لتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لابد من دراسة التوازن المالي و هذا ما سنتناوله في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

مقدمة:

إن موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول، و ما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية ، و من خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، و اكتشاف أسباب النجاح و الفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة، و يشترط أن تكون الميزانية واضحة، دفيقة و حقيقية بحيث يمكن للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة و الحكم على مدى أهمية المؤسسة.

و هذا ما حاولنا توضيحه في الفصل الثاني ، وذلك من خلال دراسة مختلف التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية التي تعد الدعامة الأساسية للتحليل المالي و كان هذا في المبحث الأول ، أما في المبحث الثاني فإننا نقوم بتسليط الضوء على مختلف المؤشرات المالية .

المبحث الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .

يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبدأين : درجة سيولة الأصول و درجة استحقاقية الخصوم أخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة و المتداولة القصيرة و الطويلة الأجل.

المطلب الأول : تعديل عناصر الأصول

يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي امتلكتها المؤسسة وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة و السنوية ، وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما:[1]

- **أعلى الميزانية:** تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.

- **أسفل الميزانية :** تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يلي:

1- الاستثمارات : حسب المخطط الوطني المحاسبي تظهر في المجموعة الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ماعدا ح/20 المصارف الإعدادية ، التي تمثل المصاريف القانونية و مصاريف التكوين ، فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسوسة ،لذا فهي لا تمثل الموجودات المالية أو المعنوية بل تعد استثمارات وهمية لأنها لا تعبر عن القيمة المالية الحقيقة المؤمسوسة لذا حذفت من الميزانية المالية ،وتضم الاستثمارات في الأصول الثابتة.

2- المخزونات : تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة ، فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات و تصنيفها ، وذلك بتحديد مخزون الأمان أو العمل الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة و الذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات ، و حسب هذه الطريقة فان المؤسسة نجمد جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبيات ، أما بالنسبة ح/35 إنتاج تام فيخصص له جزء من الأموال المستغلة في دورة الاستغلال ، لذا تضم هذه المخزونات إلى الأصول الثابتة و الباقي مع الأصول المتداولة.

3- الحقوق : تمثل المجموعة الرابعة لممتلكات المؤسسة فالتغيرات التي تطرأ تكون متمثلة في :

- سندات المساهمة : تبقي ليها لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .

- كفالات : تعبر الكفالة على أنها ضمانا مقدما من طرف المؤسسة للغير ، و المدة تفوق السنة لذا تنضم إلى القيم الثابتة .

[1] - اما مسامي عن " تطبيقات عملية في التحليل المالي " دار وائل للنشر ، بيروت ، سنة 1954 ، ص 17.

- ديون مشكوك فيها : أن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم دفع بعض الزبائن المستحقاتهم في الأجال المحددة ، مما يجعل عملية تحصيلها تفوق السنة و بالتالي تضم إلى الاستثمارات مع تحديد مؤونة لها .

- مبالغ محجوزة لدى البنك : هي عبارة عن أرصدة و مبالغ تملكها المؤسسة إلا أنها مجمدة لدى البنك فتضم إلى القيم الثابتة .

كما يظهر عند مختلف عناصر الأصول اختلاف بين قيمتها الدفترية أي مبدأ التكلفة التاريخية و قيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقدير و ذلك بالزيادة أو بالنقصان في عناصر الأصول عبر الزمن بالنسبة لقيمتها التاريخية.

يقوم المحلل بإجراء تعديلات وفق المعطيات الموجودة ، وهو الأساس في عملية الانتقال و ذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة و المجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية .[1]

الأصول الثابتة المعدلة : تشمل على النفقات و المصاريف الأولية كما تحتل عناصر المجموعة الثانية مع إضافة سندات المساهمة و السندات أو القروض التي تفوق المسنة بالإضافة إلى مخزون الأمان الخاص بالدورة الاستغلالية .

الأصول المتداولة المعدلة: تحتوي على ثلاثة قيم و هي :

- فيم الاستغلال : تحتوي على قيم الاستغلال المعدلة و على جميع أشكال المخزون مع حذف مخزون الأمان .

- فيم قابلة للتحقيق : تشمل على عناصر المجموعة الرابعة باستثناء الكفالات المدفوعة ، سندات

المساهمة و القيم المعدومة نهائيا التي تشتمل خسارة المؤسسة .

- قيم جاهزة : حساب البنك و الصندوق و الحساب الجاري البريدي .

[1] - ناصر مراد " محاضرات في مقياس التحليل المالي " جامعة البليدة ، سنة 2002

الشكل رقم (II-1): عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

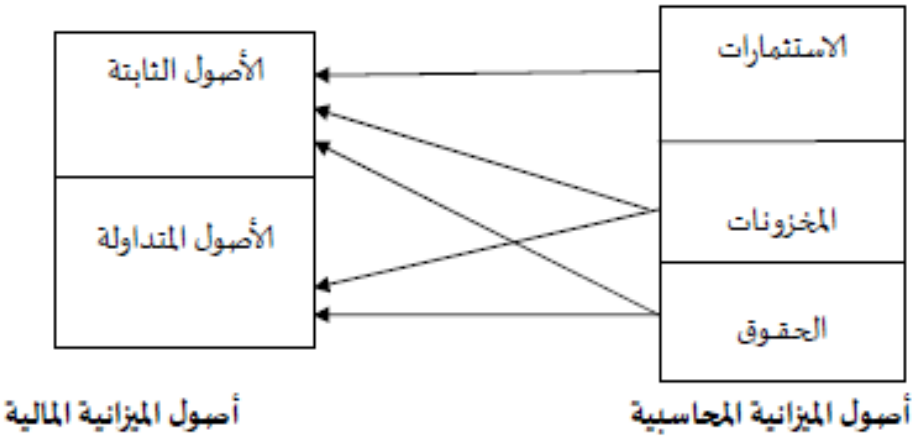

المرجع: ناصر مراد – مرجع سابق .

المطلب الثاني : تعديل عناصر الخصوم

تضم الخصوم لعناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة و عناصر المجموعة الخامسة و هي الديون ، مرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية و السنوية و تتمثل في:

1- الأموال الدائمة : تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها في تمثل مجموع العناصر و الموارد التي تعتبر هيكل خاص للمؤسسة و يعبر عنها برأس المال الخاص الجماعي ح/10 وح/11 بالإضافة إلى ح/13 الاحتياطات ، ح/18 نتائج رهن التخصيص ، ح/19 مؤونة الأعباء و الخسائر .

الشكل رقم (II- 2): معالجة مؤونة الأعباء و الخسائر

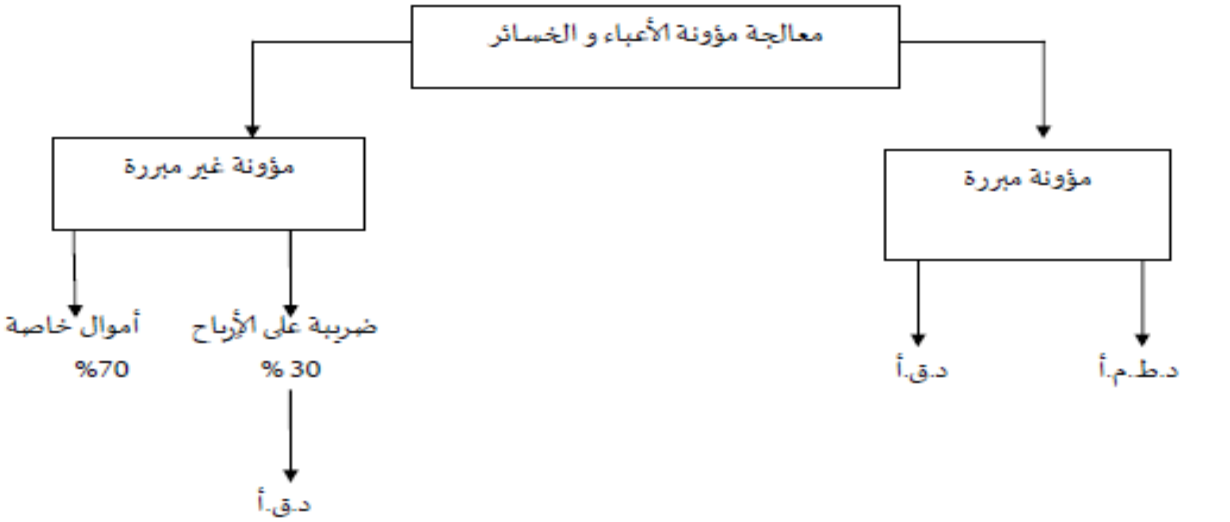

د.ق.أ : الديون القصيرة الأجل

د.ط.م.أ : الديون الطويلة و المتوسطة الأجل

المرجع: محمد سامي محمد – مرجع سابق – ص 12.

2- الديون : وهي نوعان :

2 - 1- الديون الطويلة الأجل : هي الديون التي تفوق السنة لدى المؤسسة و المبدأ الأساسي المعمول به اعتبار ديون الاستثمارات ديون طويلة الأجل أما لديون الأخرى فتختلف باختلاف أجال استحقاقها.

2 - 2- الديون القصيرة الأجل : هي كل الديون التي لا تتجاوز مسنة من تاريخ استحقاقها. 3- معالجة النتيجة : تخضع النتيجة للضريبة على الأرباح و التي يتم دفعها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ، و هي بمثابة الديون القصيرة الأجل ، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على العمال في المدى القصير و الباقي يضم إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص .

وبذلك يتم معالجة النتيجة كالتالي :

الشكل رقم (II-3): معالجة النتيجة

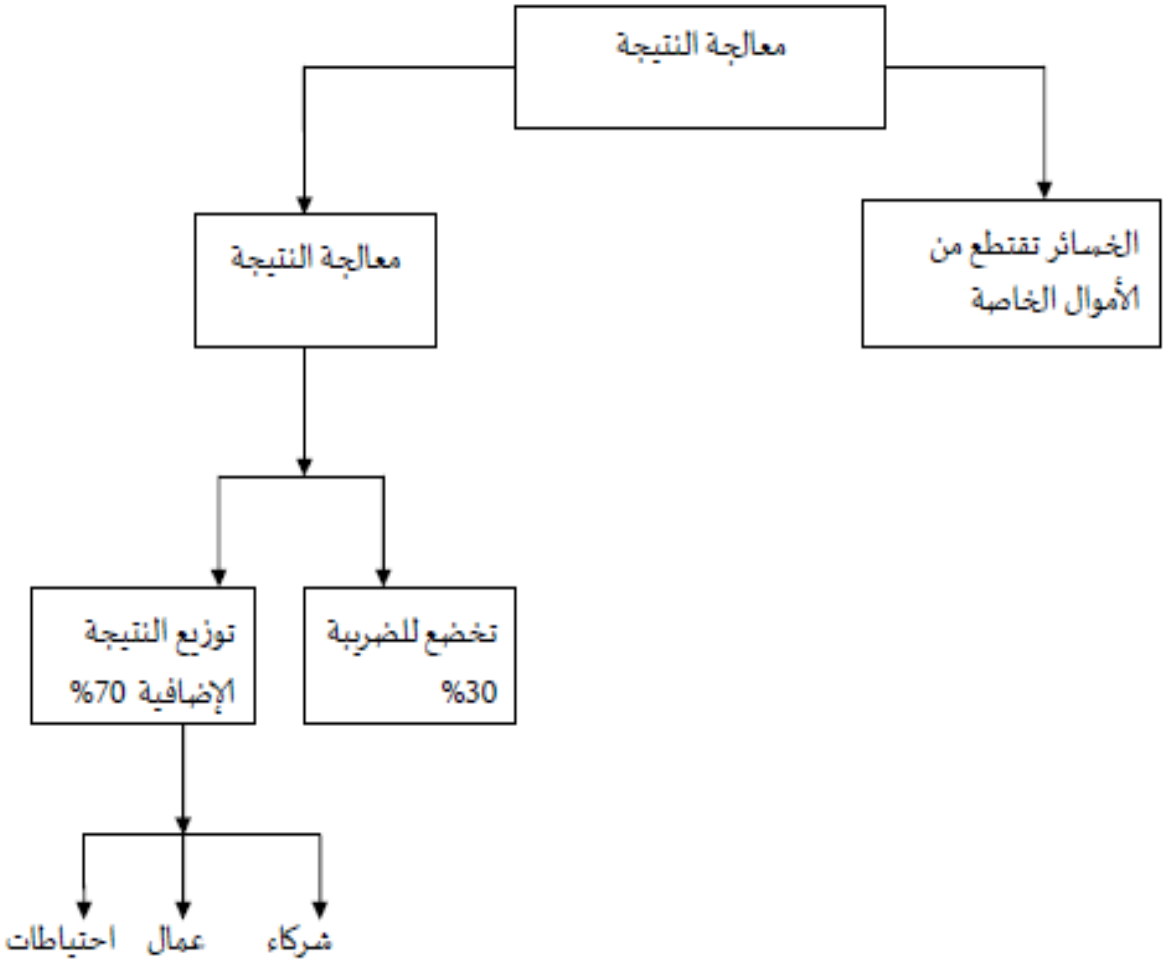

المرجع: مطبوعات الفرقة البيداغوجية " مقياس التسيير المالي " جامعة الجزائر، سنة 1998 ، ص 12 .

الشكل رقم (II-4): الميزانية المالية لجانب الخصوم

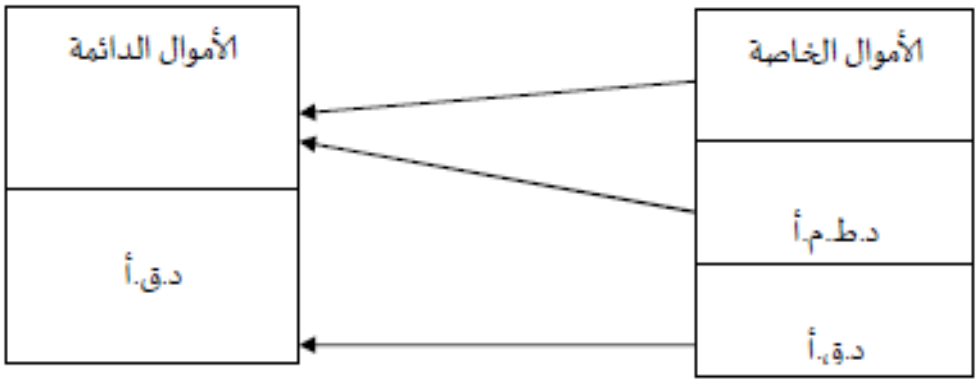

المرجع : ناصر مراد – مرجع سابق .

و بهذه الكيفية تتم عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .

المطلب الثالث : الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة

1- الميزانية المالية :

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها ، و هي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي :

الجدول رقم (II-1): الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة : **القيم الثابتة :** الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة **قيم ثابتة أخرى :** مخزون الأمان مستندات المساهمة كفالات مدفوعة		**الأموال الدائمة :** **الأموال الخاصة :** رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء و الخسائر **د.ط.م.أ :** ديون الاستثمارات قروض مصرفية	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة : **قيم الاستغلال :** بضائع مواد و لوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) **قيم قابلة للتحقيق :** تسبيقات زبائن أوراق قبض **القيم الجاهزة :** البنك الحساب الجاري الصندوق		**د.ق.أ :**	
مجموع الأصول المتداولة		مجموع د.ق.أ	
مجموع الأول		**مجموع الخصوم**	

المرجع ناصر مراد - مرجع سابق -

2- الميزانية المالية المختصرة : الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استعفاقية الخصوم وميولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، و يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية و من الأشكال التي تمثل عليها الميزانية

- المربع : يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول و الخصوم و كلا الجانبين يمثلان على نفس المربع .

- الدائرة : تمثل عليها أو على نصفها عدد من عناصر الميزانية و يمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول و النصف الآخر للخصوم أو دائرة الأصول و الأخرى للخصوم.

المبحث الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية

المطلب الأول : رأس المال العامل "ER"

1. تعريف: رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر

الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ، و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة .[1]

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

- من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و بحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = أموال الدائمة - أصول الثابتة

- من أسفل الميزانية : يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و بحسب كما يلي :

رأس المال العامل = أصول متداولة - د.ق.أ

2- أنواع أس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي :

2 - 1- رأس المال العامل الدائم أو الصافي: بحسب وفق القوانين التالية:

- أموال دائمة - أصول ثابتة.
- أصول متداولة - د.ق.أ.
- الأموال الخاصة + د. ط.أ.

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا العلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاثة فرضيات :[2]

[1] - J. Pitverdier la finance d'entreprise", 1993,P77.'

[2] - سعداوي مومى محاضرات في التسيير المالي " للسنة الثالثة علوم التسيير ، سنة 2002 - 2003

- **أصول متداولة = د.ق.أ :** و هو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

- **أصول متداولة - د.ق.أ** ⟸ رأس المال العامل الدائم > 0: و هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- أصول متداولة «د. ق. أ ⟹ رأس المال العامل الدائم <0: مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .

2-2- رأس المال العامل الإجمالي : يحسب كما يلي:

- مجموع الأصول المتداولة .

- مجموع الأصول - الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

2 - 3- رأس المال العامل الخاص : بحسب كما يلي:

- رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة .

- الأموال الخاصة - القيم الثابتة .

- أصول متداولة - مجموع الأصول .

إذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسية تغطي الأصول الثابتة ، و العكس إذا كان أصغر من الصفر .

2 - 4- رأس المال العامل الأجنبي : و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج التمويل نشاطها وبحسب بالعلاقة التالية:

- د.ق.أ - د.طأ

- رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص .

- مجموع الخصوم - الأموال الخاصة .

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي > 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير .

المطلب الثاني : احتياج رأس المال العامل و الخزينة[1]:

1- احتياج رأس المال العامل "BFR" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل في مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون .ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، وبحسب SFR كالتالي:

BFR = قيم الاستغلال + قيم الغير جاهزة - (د.ق.أ - تسبيقات)

2- الخزينة T : تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها .

2 - 1- تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

- مسندات الخزينة : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الأجال يمدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.
- خصم الأوراق التجارية : و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها اخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة.
- الحسابات الجارية : هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك .
- الصندوق : الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .

2 - 2- تتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي:

- السلفات المصرفية .

- السحب على المكشوف ؛ هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل . تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

[1] - سعداوي مومجى " محاضرات في التسيير المالي " للسنة الثالثة علوم التسيير ، سنة 2002 - 2003 .

- مجموع الأصول - الخصوم .

- رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل .

- قيم جاهزة - تسبيقات.

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته :

- رأس المال العامل به احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة 0: في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة 0: المؤسسة في حالة عجز أي نمير قادرة على تسديد ديونها في أجالها ، وهذا بطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ لمؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .
- رأس المال العامل = احتياج رأس المال ⟸ الخزينة =0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل.

- يتم التأثير على رأس المال العالم باتخاذ الإجراءات التالية :

- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .
- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية.
- يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :
- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات .
- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين . إذا كان رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم بالاجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها: [1]

- أداة لقياس فعالية المؤسسية ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية

[1] - P. Conso a bonbazer la gestion financière" Chihab.p 206.

المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالا عقلانية وموضوعيا .

- تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .
- تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة ونتائجها المقدمة.

وهناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها و منه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه ، وهناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي:

1- نسب الهيكلة : تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين في تفسير العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها بعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في :

1 - 1- نسب هيكلة الأصول : يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

- نسب هيكلة الأصول الثابتة = إجمالي القيم الثابتة / مجموع الأصول × 100
- نسبة فيم الاستغلال = إجمالي قيم الاستغلال / مجموع الأصول × 100
- نسبة القيم الجاهزة و القيم الغير جاهزة = القيم الجاهزة + ق.غ .ج / مجموع الأصول × 100

و تسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلة المثلى.

1 - 2- نسب هيكلة الخصوم : تستخرج من خلال النسب التالية:

- نسبة هيكلة الأموال الخاصة الأموال الخاصة / مجموع الخصوم × 100
- نسبة هيكلة د. ط.أ = د.ط. أ / مجموع الخصوم × 100
- نسبة هيكلة د.ق.أ : د.ق.أ / مجموع الخصوم × 100

2- نسب السيولة : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها .[1]

ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية:

2 - 1. نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة تبين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية :

$$A = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

. إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية). . إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية).

2 - 2- نسبة السيولة العامة[2] : تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير و تحسب بالعلاقة التالية :

$$B = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{د.ق.أ}}$$

- إذا كانت $B < 1$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

- إذا كانت $B>1$ المؤسسة في وضعية حرجة علها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل.

2 - 3- نسبة السيولة المختصرة : توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها تحسب كما يلي :

$$03> \frac{\text{القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة}}{\text{د.ق.أ}} > 0.5$$

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال.

2 - 4- نسبة السيولة الآنية : [3] نعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة ، و يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل و تحسب كما بلي

[1] - ابن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي - السنة الثالثة محاسبة . 2000-2001 .
[2] - لود للوس" محاضرات في التسيير المالي - السنة الثالثة . 2001-2002
[3] - التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص 77

3- نسب التمويل : تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام ، ومن أهم هذه الأسباب:

3 . 1- نسبة التمويل الدائم [1]: تحسب كما يلي :

$$K = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- إذا كانت $K=1$ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم و حتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ، و هي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

3 . 2- نسبة التمويل الخاص[2] : تحسب كما يلي:

$$J = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

- $J=1$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم ، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .

- $J<1$ المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى .

وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

3 . 3- نسبة المديونية : تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، و تبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص و الديون من جهة أخرى ، و يمكن معرفة درجة الخطر المالي ، ومدى قدرة المؤسسة على تمديد التزاماتها اتجاه الغير ، وتحسب كما يلي : [3]

$$L = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- تعبر عن مدى ضمان الديون للغير و يتحسن أن تقل عن 0.5

3 - 4- نسبة الاستقلالية المالية : إن مبلغ الديون المالية (ماعدا الملفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$M = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون .}} > 1$$

-تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

[1] - ناصر دادي علوان - مرجع سايق. ص 57

[2] - التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص 78.

[3] - محاضرات الأستاذ سعداوي مومى

4- نسب المردودية : تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها[1] ويمكن عرضها كما يلي:

4 - 1- المردودية الاقتصادية : و هي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ، ونحسب بالعلاقة التالية[2] :

$$E = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي.

4 - 2- المردودية المالية[3]: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة ، وتحسب كما يلي:

$$N = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

4 - 3- مردودية الأموال الدائمة : تحسب وفق العلاقة التالية :

$$V = \frac{\text{النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة - الديون المالية}}$$

تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم و الاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج ، وتطويرها قصد تنمية نشاطها.

5- نسب الدوران [4]: تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ، وتوجد عدة نسب دوران منها :

5 - 1- مدة دوران المخزون:

$$\frac{\text{مخزون المواد الأولية}}{\text{مخ1- مخ 2 + مشتريات المواد الأولية}} \times 360$$

[1] - Paris, 8 édition, 1992,P 120. Patrik vizavona gestion financière

[2] - لود للوس" محاضرات في التسيير المالي

[3] - التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية - مذكرة مسابقة - ص 61.

[4] - بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي - السنة الثالثة محاسبة . 2000-2001 .

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري.

5 - 2- مدة دوران العملاء : (العملاء + أوراق القبض ـــ تسبيقات العملاء) / (المبيعات (صافي البيع)) × 360 < 90 يوم

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ، حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن ، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة و أن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن و هذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة .

5 - 3- مدة دوران الموردين : (موردين + أوراق الدفع) / (مشتريات الفصل الأخير) × 360 > 90 يوم

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة من فترة التحصيل الضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب ، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.

خاتمة الفصل

توازن الميزانية المالية مبني على أساس التعديلات التي نقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ، ومنه نستنتج أنه كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة . كما أن مؤشرات التوازن المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي

للمؤسسة ، لأنها تعتبر وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة العمليات الرقابة و التخطيط وتعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة.

الفصل الثالث :
الجانب التطبيقي

مقدمة:

تعرضنا في الجانب النظري إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، لكن الدراسة النظرية تبقى ناقصة دون الإسقاط على الجانب العملي ، فمن الناحية العملية سنقوم بدراسة تطبيقية بالمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات، وحدة فرجيوة SONARIC وهذا خلال السنوات 2016-2017 و2018م سوف تعرض في هذه الدراسة إلى تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة خلال السنوات المذكورة بعد إعطاء لمحة موجزة عن نشأة و تطور المؤسسة وهيكلها التنظيمي، نقوم باستخراج الميزانيات المالية تم نتعرض بالتحليل والتقييم للوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي و ذلك بحساب كل من رأس المال و احتياجاته والخزينة ثمة عن طريق النسب المالية، و في الأخير نتطرق إلى مصادر التمويل بالمؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية و نقوم بتقييم هذه الدراسة.

المبحث الأول:التعريف بالمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC

المطلب الأول: التعريف بالوحدة محل الدراسة ـ وحدة فرجيوة.

تقع وحدة فرجيوة لصناعة المدافي بمختلف أنواعها على بعد 2 كلم من مركز المدينة في المنطقة الصناعية، على الطريق الولائي الرابط بين فرجيوة وشلغوم العيد، وعلى بعد 42 كلم عن

الطريق الوطني رقم 05 وبالتالي فهي تحتل موقع استراتيجي حيث تتوسط ثلاث ولايات، سطيف، قسنطينة وجيجل.

انطلقت المؤسسة في العمل الإنتاجي سنة 1982م، يتمحور نشاطها في إنتاج أنواع من المدافع وهي:

- مدافي بغاز البوتان.
- مدافي بالغاز الطبيعي.
- مدافئ بالمازوت.
- مدافي كهربائية ومشواة.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للمركب 105000 مدفئة في السنة، ويمكن أن ترتفع إلى 300000 مدفئة، تشغل الوحدة 271 عامل منهم 185 عامل دائم، 86 عامل متقاعد. 05 متربصين. تتعامل المؤسسة مع مؤسسات وطنية و أخرى أجنبية منها:

- المؤسسة الوطنية للحديد والصلب - سيدار.
- مؤسسة نفطال.
- مؤسسة ENAP.
- شركة JUSLUS الألمانية .
- شركة SIT الإيطالية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المؤسسة

الشكل رقم (III-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC

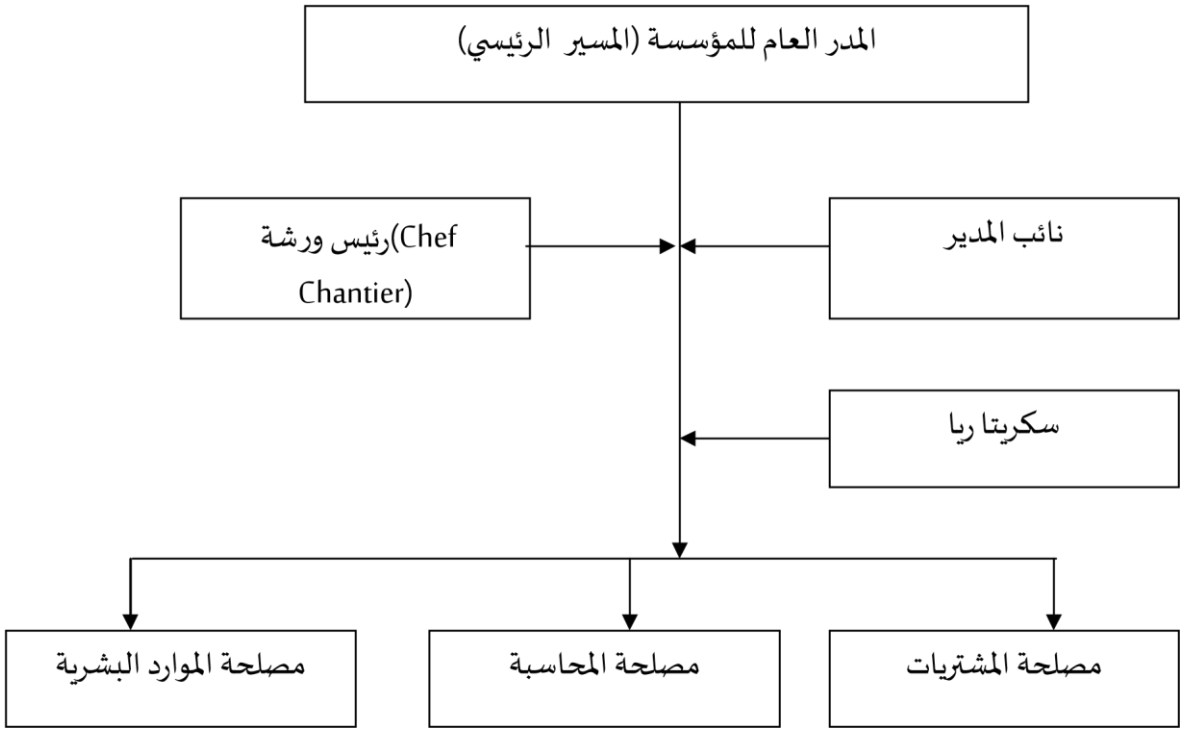

المرجع : وثائق المؤسسة

جدول رقم (111 -1): الميزانية المحاسبية لسنة 2016.

رقم	الأصول				رقم	الخصوم	المبلغ
	اسم الحساب	مبلغ كلي	اهتلاكات ومؤونات	مبلغ الصافي	الحساب	اسم الحساب	
02	الاستثمارات				01	الأموال الخاصة	
20	مصاريف				10	رأس مال الشركة	19382312
210	إعدادية				130	احتياطي قانوني	
22	المتجر				131	احتياطي إجباري	
240	الأراضي					احتياطات أخرى	
242	المباني	8617504	5396369	3221134	1319	القيم الزائدة المتنازل عنها	
243	منشات مركبة				1310	الربح الخاضع	
244	معدات وأدوات	2268521	7845807	14839407		الرسم المخفض	
2460	معدات النقل	4			1311	القيم الزائدة عنها	
249	أغلفة مسترجعة		187864	537454	1312	إعادة التقييم	
	تجهيزات أخرى	725818				نتائج رهن	
25	للإنتاج				18	التخصيص	
28	تجهيزات				195	مؤونات للتكاليف	
03	اجتماعية					الواجب	
04	استثمارات قيد			4287792	05	الديون الدائمة	
40	التنفيذ		0			حسابات	
	المخزونات				50	الأصول	
		4287792					

42	الذمم				454954	الدائمة	521
43	حسابات الخصوم المدينة				387170	قروض بنكية	523
44	حقوق اسثمارات					قروض أخرى	530
459	حقوق المخزونات					الموردون	555
470	حقوق على شركاء وشركات				1820788	حسابات جارية للشركاء	564
48	حليفة تسبيقات أخرى				10776721	ضرائب الاستغلال	5640
	على الحساب				21919663	الواجبة الدفع	588
	الزبائن					دفع جزافي	
	أموال جاهزة					تسبيقات بنكية	
						مجموع الخصوم	
مجموع الأصول						النتيجة(ربح)	
المجموع العام						المجموع العام	

المبحث الثاني: تطبيق التحليل المالي و أدوات التوازن المالي

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

1- سنة 2016م:

جانب الأصول:

المجموعة الثانية: الاستثمارات

-ح/ 243 معدات وأدوات لم يطرأ عليها أي تغيير 3221134.

- ح /244 معدات النقل لم يطرأ غليها أي تغيير 14839407.

- ح /249 تجهيزات أخرى للإنتاج لم يطرأ عليها أي تغيير 537454.

المجموعة الثالثة:

المخزونات مخزونات الضمان 10%: 4287792 x 10% =428779 (أصول ثابتة).
مخزونات: 4287792 - 428779 = 3859013 (موجودات متداولة).

المجموعة الرابعة: الذمم

- ح /42 مدينو الاستثمارات لم يطأ عليها أي تغيير 454954 (أصول ثابتة)

- ح /43 مدينو المخزونات لم يطرأ عليها أي تغيير 387170 (أ.م)

- ح /459 تسبيقات أخرى على الحساب لم يطرأ عليها أي تغيير 1820788 (1.م).

- ح / 470 الزبائن لم يطرأ عليها أي تغيير 10776721 (أ.م)

- ح /48 أموال جاهزة لم يطرأ عليها أي تغيير 2191963 (أ.م)

جانب الخصوم:

المجموعة الأولى: الأموال الخاصة

- ح / رأس مال الشركة لم يطرأ عليها أي تغيير 19382312 (أ.م)

المجموعة الخامسة: الديون

- ح /523 قروض أخرى لم يطرأ عليها أي تغيير 547373 (د.ق) .

- ح /530 الموردون لم يطرأ عليها أي تغيير 8908 785 (د. ق).

- ح /564 ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع لم يطرأ عليها أي تغيير 1962607 (د.ق)

- ح /5640 دفع جزافي لم يطرأ عليها أي تغيير 5999347 (د.ق)
- ح / 88 نتيجة الدورة لم يطرأ عليها أي تغيير 2766839 (أ.د)

جدول رقم (111 - 2): الميزانية المالية المفصلة 2016:

الوحدة: د.ج

الإستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ

الموجودات الثابتة المتجر الأراضي المباني منشات مركبة معدات وأدوات معدات النقل أغلفة مسترجعة تجهيزات أخرى للإنتاج تجهيزات اجتماعية استثمارات قيد التنفيذ مدينو الإستثمارات مخزون الضمان (10%)	**3221134** **14839407** **537454** **454954** **428779**	**الأموال الدائمة** أموال جماعية احتياطي قانوني احتياطي إجباري احتياطات أخرى القيم الزائدة المتنازل عنها الريح الخاضع الرسم المخفض القيم الزائدة عنها إعادة التقييم نتائج رهن التخصيص مؤونات للتكاليف الواجب نتيجة الدورة (ربح) مصارف إعدادية	**19382312** **2766838**
المجموع الجزئي الأول	**19481733**	المجموع الجزئي الأول	**22148050**
الموجودات المتداولة مخزونات حسابات الخصوم المدينة مدينو المخزونات حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	3859013 10776722	الديون القصيرة الأجل حسابات الأصول الدائمة قروض بنكية قروض أخرى حسابات جارية للشركاء	547373

حقوق على شركاء وشركات حليفة تسبيقات أخرى على الحساب الزبائن أموال جاهزة	 1820788 10776721 2191963	ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع دفع جزافي تسبيقات بنكية الموردون	1962607 5999347 7858908
المجموع الجزئي الثاني	**19035655**	المجموع الجزئي الثاني	**16368238**
المجموع الكلي	**38517388**	المجموع الكلي	**38517388**

جدول رقم (||I- 3): الميزانية المختصرة لسنة 2016 م:

الوحدة: د.ج

ستخدامات	**المبالغ**	**الموارد**	**المبالغ**
الموجودات الثابتة الاستثمارات الاستثمارات الأخرى	**18597995** **883738**	الأموال الدائمة أموال خاصة أموال أجنبية	 **29148050** **00000000**
المجموع الجزئي الأول	**19481733**	المجموع الجزئي الأول	

			22148050
الموجودات المتداولة المخزونات عملاء نقديات مدينو المخزونات تسبيقات أخرى على الحساب	3859013 10776722 2191963 387170 1820788	الديون القصيرة الأجل موردون قروض أخرى ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع دفع جزافي	7858908 547373 1962607 5999347
المجموع الجزئي الثاني	**19035655**	المجموع الجزئي الثاني	**16368238**
المجموع الكلي	**38517388**	المجموع الكلي	**38517388**

جدول رقم (III- 4): الميزانية المالية أشد اختصارا لسنة 2016 م :

الوحدة: د.ج

الإستخدامات	**المبالغ**	**الموارد**	**المبالغ**
الموجودات الثابتة	19481733	موال الدائمة	22148050
المجموع الجزئي الأول	**19481733**	المجموع الجزئي الأول	**22148050**
الموجودات المتداولة	19035655	الديون القصيرة الأجل	16368238
المجموع الجزئي الثاني	**19035655**	المجموع الجزئي الثاني	**16368238**

المجموع الكلي	**38517388**	المجموع الكلي	**38517388**

جدول رقم (111- 5): الميزانية المحاسبية لسنة 2017م:

الوحدة: د.ج

رقم الحساب	الأصول				رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
	اسم الحساب	مبلغ كلي	إهتلاكات ومؤونات	مبلغ صافي		اسم الحساب	

02 20 210 22 240 242 243 244 2460 249 25 28 03 04 40	الاستثمارات مصاريف إعدادية المتجر الأراضي المباني منشات مركبة معدات وأدوات معدات النقل أغلفة مسترجعة تجهيزات أخرى للإنتاج تجهيزات اجتماعية استثمارات قيد التنفيذ المخزونات	8617504 28437181 725818 5614036	5396369 7845807 296661	3221134 20591372 428656 5614036	01 10 130 131 1319 1310 1311 18 195 05 50	الأموال الخاصة رأس مال الشركة احتياطي قانوني احتياطي إجباري احتياطات أخرى القيم الزائدة المتنازل عنها الريح الخاضع الرسم المخفض القيم الزائدة عنها إعادة التقييم نتائج رهن التخصيص مؤونات للتكاليف الواجب الديون الدائمة حسابات الأصول	21170135

42	**الذمم**					الدائمة	
	حسابات	3153848		3153848	521	قروض بنكية	547373
	الخصوم	546503		546503	530	قروض أخرى	
	المدينة حقوق				555	الموردون	10058689
	اسثمارات حقوق				564	حسابات جارية للشركاء	
	المخزونات	2562401		2562401	5640	ضرائب الاستغلال	1681152
	حقوق على شركاء وشركات					الواجبة الدفع	
	حليفة				588	دفع جزافي	
	تسبيقات أخرى	8073719		8073719		تسبيقات بنكية	13051303
	على الحساب	4928844		4928844			
	الزبائن						
	أموال جاهزة						
						مجموع الخصوم	**46508654**
مجموع الأصول		**62659358**	**13538839**	**49120518**		**النتيجة (ربح)**	**2611864**
المجموع العام				**4912051 8**		**المجموع العام**	**4912051 8**

2- سنة 2017 م :

جانب الأصول:

المجموعة الثانية: الاستثمارات

- ح/243 معدات وأدوات لم يطرأ عليها أي تغيير 3221134.

ح/244 معدات النقل لم يطرأ عليها أي تغيير 20591372.

- د/249 تجهيزات أخرى للإنتاج لم يطرأ عليها أي تغيير 428656

المجموعة الثالثة: المخزونات

مخزونات الضمان 10%: 140410 x 10% = 5614036x (أصول ثابتة).

مخزونات: 5614036 - 561404 = 5052632 (موجودات متداولة).

المجموعة الرابعة: الذمم

- ح/42 مدينو الاستثمارات لم يطأ عليا أي تغير 3153848 (أصول ثابتة)
- ح/43 مدينو المخزونات لم يطرأ عليها أي تغيير 546503 (أ.م)
- ح/459 تسبيقات أخرى على الحساب لم يطرأ عليها أي تغيير 2562401 (1. م).
- ح/ 470 الزبائن لم يطرأ عليها أي تغيير 8073719 (أ.م)
- ح/48 أموال جاهزة لم يطرأ عليها أي تغيير 4928844 (أ.م)

جانب الخصوم

المجموعة الأولى: الأموال الخاصة

- ح/10 رأس مال الشركة لم يطرأ عليها أي تغيير 21170135 (أ.م)

المجموعة الخامسة: الديون

- د/523 قروض أخرى لم يطرأ عليها أي تغيير 547373 (د.ق)
- ح/530 الموردون لم يطرأ عليها أي تغيير 10058689 (د. ق)
- ح/564 ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع لم يطرأ عليها أي تغيير 1681152 (د.ق)
- ح/5640 دفع جزافي لم يطرأ عليها أي تغيير 13051300 (د.ق)
- د/ 88 نتيجة الدورة لم يطرأ عليها أي تغيير 26118654 (أ.د)

جدول رقم (lll-6): الميزانية المفصلة: 2017:

الوحدة: د.ج

الأصو ل (الموجودات)	المبالغ	الخصوم (المطاليب)	المبالغ

الموجودات الثابتة المتجر الأراضي المباني منشات مركبة معدات وأدوات معدات النقل أغلفة مسترجعة تجهيزات أخرى للإنتاج تجهيزات اجتماعية استثمارات قيد التنفيذ مدينو ثمارات مخزون الضمان (%10)	**3221134** **20591372** **428656** **3153848** **561404**	**الأموال الدائمة** أموال جماعية احتياطي قانوني احتياطي إجباري ي احتياطات أخر ى القيم الزائدة المتنازل عنها الربح الخاضع للرسم المخفض القيم الزائدة عن إعادة التقييم نتائج ر هن التخصيص مؤونات للتكاليف الواجب نتيجة الدورة (ربح) مصارف إعدادية	**19382312** **2611864**
المجموع الجزئي الأول	**27956414**	**المجموع الجزئي الأول**	**23781999**
الموجودات المتداولة مخزونات حسابات الخصوم المدينة مدينو ا المخزونات	5052632 546503	الديون القصيرة الأجل حسابات الأصول الدائمة قروض بنكية قروض أخرى	547373
حقوق على الشركاء والشركات الحليفة حقوق على شركاء وشركات حليفة تسبيقات أخرى على الحساب الزبائن أموال جاهزة	2562404 8073719 4928844	حسابات جارية للشركاء ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع دفع جزافي تسبيقات بنكية الموردون	1681150 13051303 7858908

المجموع الجزئي الثاني	**21164099**	المجموع الجزئي الثاني	**25338514**
المجموع الكلي	49120518	المجموع الكلي	49120518

جدول رقم (7-ll1): الميزانية المختصرة لسنة 2017م:

الوحدة: د.ج

إستخدامات	**المبالغ**	**الموارد**	**المبالغ**
الموجودات الثابتة الاستثمارات الاستثمارات الأخرى	**24241162** **3715252**	الأموال الدائمة أموال خاصة أموال أجنبية	**2378999** **00000000**
المجموع الجزئي الأول	**27956414**	المجموع الجزئي الأول	**2378999**
الموجودات المتداولة المخزونات عملاء نقديات مدينو المخزونات	5052632 8073719 4925844 546503	**الديون القصيرة الأجل** موردو ن قروض أخر ى ضرائب ستغلال الواجبة الدفع دفع جزافي	10658689 547373 1681150
تسبيقات أخرى على الحساب	2562404		13051303
المجموع الجزئي الثاني	**21164099**	المجموع الجزئي الثاني	**25338514**
المجموع الكلي	**49120518**	المجموع الكلي	**49120518**

جدول رقم (III- 8) : الميزانية المالية اشد اختصار 2017 .

الوحدة: د. ج

الإستخدامات	**المبالغ**	**الموارد**	**المبالغ**
الموجودات الثابتة	27956414	الأموال الدائمة	2378999

المجموع الجزئي الأول	**27956414**	المجموع الجزئي الأول	**2378999**
الموجودات المتداولة	21164099	الديون القصيرة الأجل	25338514
المجموع الجزئي الثاني	**21164099**	المجموع الجزئي الثاني	**25338514**
المجموع الكلي	**49120518**	المجموع الكلي	**49120518**

جدول رقم (III- 9): الميزانية المحاسبية لسنة 2018.

رقم الحساب	الأصو ل				رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
	اسم الحساب	مبلغ كلي	اهتلاكا ت ومؤونا ت	مبلغ صافي		اسم الحساب	

02	الاستثمارات					**01**	الأموال الخاصة
20	مصاريف					10	رأس مال الشركة
210	إعدادية					130	احتياطي قانوني
22	المتجر					131	احتياطي إجباري
240	الأراضي					1319	احتياطات أخرى
242	المباني					1310	القيم الزائدة المتنازل عنها
243	منشات مركبة					1311	الريح الخاضع الرسم المخفض
244	معدات وأدوات		2356384			1312	القيم الزائدة عن إعادة التقييم
2460	معدات النقل					18	نتائج رهن التخصيص
249	أغلفة مسترجعة	8612304	6261118	2258226		195	مؤونات للتكاليف
	تجهيزات أخرى للإنتاج					**05**	الواجب
25						50	الديون الدائمة
28	تجهيزات اجتماعية	3042863 4	7845808	319858		521	حسابات الأصول
03	استثمارات قيد التنفيذ	729318	405459			523	
04						530	
40	المخزونات			5614036		555	
42	الذمم	5698801					
		6470206		6470206			

43	حسابات					قروض بنكية	3194709
44	الخصوم المدينة					قروض أخرى	
	حقوق الاستثمارات				564	الموردون	
459	حقوق المخزونات				5640588	حسابات جارية للشركاء	16274218
	حقوق على				530	ضرائب الاستغلال	
470	شركاء وشركات		3267269	3267269		الواجبة الدفع	
48	حليفة تسبيقات أخرى		12354671	12354672		دفع جزافي	3661632
	على الحساب					تسبيقات بنكية	
	الزبائن		11146157	11146157			
	أموال جاهزة						
						النتيجة (ربح)	**3375326**
المجموع الأصول		**64196176**	**14512387**	**64196176**		**مجموع الخصوم**	**60820851**
المجموع العام				**64196176**		**المجموع العام**	**64196176**

3- سنة 2018م

جانب الأصول

- الاستثمارات المجموعة الثانية :

ح- /243 معدلات و أدوات لم يطرأ عليها تغيير 2356384 (موجودات ثابتة)

ح-/244 معدلات و أدوات لم يطرأ عليها تغيير 22582826 (موجودات ثابتة)

ح-/249 معدلات و أدوات لم يطرأ عليها تغيير 319858 (موجودات ثابتة) .

المخزونات المجموعة الثانية : - مخزون الضمان 10%،5698801 × 10 % =569880 (موجودات تابتة)

- مخزونات: 5698801-569880=5128921(موجودات متداولة)

- الذمم : المجموعة الرابعة :

ح/42/ حقوق الاستثمارات لم يطرأ عليها تغيير 6470306 (موجودات ثابتة)

ح/459 تسبيقات أخرى على الحساب لم يطرأ عليها تغيير 3267369(موجودات متداولة)

ح /470 الزبائن لن يطرأ عليها تغيير 12354671 (موجودات متداولة)

ح / 48 أموال جاهزة 11146157 (موجودات متداولة)

جانب الخصوم الموجوعة الأولى : أموال خاصة :

ح /523 قروض أخرى : 547373 لم يطرأ عليها تغيير ديون. ق. الأجل)

ح /530 الموردون :3661632 لم يطرأ عليها تغيير (ديون ف. الأجل)

ح /564 ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء 3194709 لم يطرأ عليها تغيير (ديون ق الأجل)

ح /5640 دفع جزائي 16274218 لم يطرأ عليها تغيير (ديون في الأجل)

ح /88 نتيجة الدورة لم يطرأ عليها تغيير 3375325.

جدول رقم (10 – III): الميزانية المالية المفصلة 2017

الأ صول (الموجودات)	المبالغ	الخصوم (المطاليب)	المبالغ
الموجودات الثابتة المتجر الأراضي المباني منشات مركبة معدات وأدوات معدات النقل أغلفة مسترجعة تجهيزات أخرى للإنتاج تجهيزات اجتماعية استثمارات قيد التنفيذ مدينو ثمارات مخزون الضمان(10%)	 2356384 22582826 319858 6470206 569880	**الأموال الدائمة** أموال جماعية احتياطي قانوني احتياطي إجبار ي احتياطات أخر ى القيم الزائدة المتنازل عنها الربح الخاضع للرسم المخفض القيم الزائدة عن إعادة التقييم نتائج ر هن التخصيص مؤونات للتكاليف الواجب نتيجة الدورة (ربح) مصارف إعدادية	**19382312** 3375325
المجموع الجزئي الأول	32299154	**المجموع الجزئي الأول**	40518242
الموجودات المتداولة مخزونات حسابات الخصوم المدينة مدينو ا المخزونات	 5128921 546503	الديون القصيرة الأجل حسابات الأصول الدائمة قروض بنكية قروض أخرى	 547373

حقوق على الشركاء والشركات الحليفة حقوق على شركاء وشركات حليفة تسبيقات أخرى على الحساب الزبائن أموال جاهزة	 3267269 12354671 11146157	حسابات جارية للشركاء ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع دفع جزافي تسبيقات بنكية الموردون	3194709 16274218 3661632
المجموع الجزئي الثاني	**21164099**	المجموع الجزئي الثاني	23677934
المجموع الكلي	49120518	المجموع الكلي	64196176

جدول رقم (III-11): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

إستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ

الموجودات الثابتة الاستثمارات الاستثمارات الأخرى	25259068 7040086	الأموال الدائمة أموال خاصة أموال أجنبية	40518242 00000000
المجموع الجزئي الأول	32299154	المجموع الجزئي الأول	40518242
الموجودات المتداولة المخزونات عملاء نقديات تسبيقات أخرى على الحساب	512821 12354671 11146157 3267269	**الديون القصيرة الأجل** موردو ن قروض أخر ى ضرائب ستغلال الواجبة الدفع دفع جزافي	3661632 547373 3194709
المجموع الجزئي الثاني	31897022	المجموع الجزئي الثاني	23677934
المجموع الكلي	64196176	المجموع الكلي	64196176

جدول رقم (III- 12): الميزانية المالية أشد اختصارا

الإستخدامات	**المبالغ**	**الموارد**	**المبالغ**
الموجودات الثابتة	32299154	الأموال الدائمة	40518242
المجموع الجزئي الأول	32299154	المجموع الجزئي الأول	4051842
الموجودات المتداولة	31897022	الديون القصيرة الأجل	23677934
المجموع الجزئي الثاني	31897022	المجموع الجزئي الثاني	23677934
المجموع الكلي	64196176	المجموع الكلي	641967176

المطلب الثاني : حساب رأس المال العامل

1- حساب رأس المال العامل الصافي :

جدول رقم(III - 13): رأسمال العامل الصافي.

السنوات / البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	22149150	23781999	40518242
الأموال الثابتة	19481733	27596414	32299154
ر م ع	2667417	41744115	8219088
نسبة رأس المال العامل	% 6.92	% 0.85-	% 12.08

نسبة رأسمال العامل = رأسمال العامل x 100
مجموع الأصول

تعليق على رأس المال العامل : من خلال دراستنا رأس المال العامل ، نلاحظ انه في سنة 2016 كان رأس المال العامل موجبا ، لكنه غير مرتفع و هذا ما يضمن استمرارية المؤسسة و لكنه غير كافي و قد أتضح ذلك في سنة 2017 حيث نلاحظ أن راس المال العامل سالب بمبلغ 4174415 و عليه فالبنية المالية في حالة اختلال أي أنها لم تحترم قاعدة التوازن المالي و أن التوازن المالي قصير الأجل غير محقق وهذا يؤدي بالمؤسسة إلى فقدان المتعاملين الاقتصاديين معها و في هذه الحالة المؤسسة مضطرة لطلب مكثف للقروض القصيرة الأجل لإعادة تقرير الجهاز الإنتاجي ، أما في سنة 2018 نلاحظ أن رأس المال العامل ارتفعت نسبته إلى 12 . 80 % وهذا ما يدعم استقلالية المؤسسة اتجاه الدائنين المقرضين سواء على الديون الطويلة أو القصيرة .

2- **حساب رأس المال العامل الإجمالي: مجموع الموجودات المتداولة :**

جدول رقم (III-14): رأسمال العامل الإجمالي.

السنوات	2016	2017	2018
الموجودات المتداولة	19035655	2114099	31897022
ر.م.ع إجمالي	19035655	2114099	31897022
النسبة	% 49.42	% 43.09	% 49.68

تعليق على رأس المال العامل الإجمالي : نلاحظ أن رأس المال الإجمالي انخفض في سنة 2017 مقارنة بنسبة 2016 و هذا راجع إلى انخفاض في الأصول المتداولة أما في نسبة 2018 فقد ارتفع و هادا راجع إي الزيادة في الموجودات المتداولة.

3- حساب رأس المال العامل الخاص : الأموال الخاصة - الموجودات المتداولة

جدول رقم (III- 15): رأسمال العامل الخاص .

السنوات / البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	22149150	23781999	40518242
الموجودات	19035655	21164099	31897022
ر م ع خ	3113495	261790	8621220
نسبة	% 8.08	% 5.33	%13.43

تعليق رأس المال العامل الخاص : نلاحظ من خلال دراستنا لسنوات 2016-2017-2018 انه في سنة 2017 ارتفعت الأموال الخاصة نتيجة الارتفاع النتيجة و ارتفاع الاستثمارات ، أما في سنة 2018 فقد استمر في الارتفاع حتى بلغ نسبة 13.43 % و هذا راجع دائما على ارتفاع في النتيجة.

4- حساب رأس المال العامل الأجنبي : رأس المال العامل - أساس المال العامل الخاص

جدول رقم (III -16): رأسمال العامل الأجنبي .

السنوات / البيان	2016	2017	2018
رأس مال العامل	2667417	4174415-	8219088
رأس م ع خ	3113495	2617900	8621220
ر م ع أ	446078-	6792315-	402132-
نسبة	-% 1.16	% 14.73	%0.63

تعليق على رأس المال الأجنبي : بما أن رأس المال الأجنبي سالب في السنوات الثلاثة 2016 - 2017 - 2018 يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على الأموال الأجنبية في تمويل موجوداتها المتداولة و قد أتضح ذلك من خلال الميزانيات المالية لسنوات ثلاثة حيث كانت الديون الأجنبية تساوي الصفر.

المطلب الثالث : حساب الاحتياجات من رأس المال العامل :

أ.ر.م.ع = رقم الأعمال خارج الرسم x الاحتياجات منة رأس المال العامل بالأيام ÷ 360.
أ.ر.م.ع بالأيام : (مهلة دوران الموجودات المتداولة x معامل الترجيح) - مهلة دوران الديون قصيرة الأجل.

الاحتياجات من رأس المال العالم = (موجودات متداولة - نقديات) - ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية.

جدول رقم (III -17): احتياج من رأسمال العامل

السنوات / البيان	2016	2017	2018
موجودات متداولة	190.35655	21164099	31897022
نقديات	2191963	4.928844	11146157
مج I	16843692	16235255	20750865
د.ق.أ	16368238	25338514	23677934
سلفيات مصرفية	000000	000000	000000
مج II	16368238	25338514	23677934
مجI-مج II	475454	-23714959	-29277069

تعليق : نلاحظ أن في سنة 2016 كان الاحتياجات من راس المال العامل ، موجب و هذا ما يدل على أن المؤسسة لم تعتمد على الديون القصيرة في تمويل موجوداتها النابتة مما حقق لها فائض بقيمة 475454 أما في سنة 2017 - 2018 فنلاحظ أن الاحتياجات من راس المال سالب و هذا ما يدل على أن المؤسسة اعتمدت على المبالغ (23714959) (29270069) من الموارد المالية قصيرة الأجل مولت به قسم من موجوداتها الثابتة و هذا يشكل خطر على سيولة المؤسسة لأنه

يستحسن تاريخ استحقاق هذه الديون و المؤسسة لا يكون بمقدورها توفير سيولة كاملة لتسديد هذه الديون و من تم نتعرض إلى حالة توقف عن الدفع.

خاتمة:

المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC و هي مؤسسة خاصة و لها مكانة معتبرة داخل السوق الوطنية، أين نجد التحليل المالي فيها منعدما ، إذ بعد الدراسة التي أجريناها داخل المؤسسة لاحظنا إهمال كبير للوظيفة المالية من طرف المسيرين و عدم إعطائها حقها ، وهذا لعدة أسباب من بينها ، صعوبة تطبيقها، و كذلك لعدم وجود أهل الاختصاص داخل المؤسسة، و هذا ما ينعكس سلبا على مردودية المؤسسة بالرغم من بعض النتائج الجدية، التي تحصلنا عليها و لهذا يجب على المسئولين تدارك الوضعية و إعطاء هذه الوظيفة مكانتها الهامة و استخدام التوازنات المالية في التحليل المالي ، الذي بدوره يعطهم أحسن تخطيط و تسيير المواردها الخاصة، خصوصا و أن هذه المؤسسة هي مؤسسة خاصة مقبلة مستقبلا على منافسة قوية في ضل اقتصاد السوق.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه المذكرة التعرف على واقع الوضعية المالية في المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC فعلى ضوء الحسابات و التحليلات التي قمنا بها باستخدام الكثير من العلاقات و المؤشرات و الجداول التي شملت مختلف مستويات النشاط المالي للمؤسسة إلى استخلاص النتائج التي أسفرت عنها مراحل البحث و التي تبرز بعض الاختلافات الموجودة في المؤسسة و ستحاول الإجابة عن الأسئلة و الإشكالية التي طرحناها في المقدمة و هذا بناءا على معلومات الفصل الايق

1- هل تعاني مؤسساتنا من اختلال في هيكل التنظيم والتوازن المالي :

تعاني المؤسسة الاقتصادية الوطنية من عدة مشاكل خاصة بعد الأوضاع الحالية للاقتصادي الجزائري و مشكل الخوصصة حيت تكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات مبالغ ضخمة للدولة و لأننا تطرقنا إلى المؤسسة خاصة إذ إنها لا تعاني إلا من بعض الاختلالات.

كما خلال دراستنا لرأس المال العامل لاحظننا اختلال في التوازن المالي خصوصا التوازن المالي قصير الأجل فهو غير محفق الشيء الذي يؤثر على علاقة المؤسسية مع عملائها

إلا أنه كان يحقق نتائج إيجابية فيما يخص رأس المال العامل الخاص و الأجنبي و هذا راجع إلى تحسين النتيجة من سنة لأخرى

الإحتياجات من رأس المال العامل تنغير بين نسبة الأخرى بحيث كانت موجهة في سنة 2016 تم أصبحت سالبة في سنة 2017، تم أصبحت موجهة في سنة 2018 و هذا يدل على أن المؤسسة تداركت الأخطاء التي وقعت فيها سابقا، و ربما قد يكون من بابا الصدفة، أما فيما يخص النسب المالية في جيدة على العموم لأي مؤسسة تحقق نتيجة إيجابية في كل سنة و حتى تكون هناك جدوى من تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة أشغال الطرق و المطارات تقترح جملة من تعديلات و هي :

تحسن التوازن المالي :

- زيادة رأس المال العامل عن طريق زيادة قدرة التمويل الذاتي بالتحكم أكثر في التكاليف. - البحث عن مساهمة نقدية من البنوك عن طريق القروض .
- زيادة الديون الطويلة و المتوسطة الأجل التي هي منعدمة في " مؤسسة إشغال الطرق و المطارات" - تقليص مبلغ الديون على العملاء.

لتفادي مشكل السيولة :

- بيع الجزء غير المستعمل في المخزون

- تحصيل ديون العملاء القديمة
- تخفيض التكاليف و المصاريف المالية التي تؤثر على نتيجة الدورة و بالتالي تخفيض من مردودية المؤسسة.

و في الأخير نقول أن التحليل المالي ما هو إلا أداة تسيرية تسمح بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة و تسمح باتخاذ قرارات ، لهدا يجب استعمال هذه الأداة بفعالية و بصفة دورية لأنه وسيلة تمكن من العمل على إطالة مدة حياة المؤسسة و مواكبتها للتغيرات التي تحدث داخل السوق و استمرارها في ظروف أحسن .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1ء ناصر دادي علون " تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء 1 " دار الهدية العامة 1998،.

2- خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للنشر، 2001

3- حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر ، سنة 1986

4. حمزة محمود الزبيري " التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان، الأردن سنة 1976 .

5- أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية "درا النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، سنة 1980

6- محمد سامي محجر " تطبيقات عملية في التحليل المالي " دار وائل للنشر ، بيروت ، سنة 1964

2- المحاضرات الجامعية

1- ناصر مراد" محاضرات في مقياس التحليل المالي " جامعة البليدة ، سنة 2002 .

2- سعداوي موسى " محاضرات في التسيير المالي " للسنة الثالثة علوم التسيير ، سنة 2002 - 2003

3- بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، 2000-2001 .

4- لود للوس" محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة ، 2001-2002 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Ouvrage:

1-Patrik vizavona" gestion financière", Paris, 8 édition, 1992

2- Periodique:

1-P. Conso.a.bonbazer "la gestion financière "Chihab

2.1-Pirverdier la "finance d'entreprise", 1993

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحليل المالي والذي هو أداة تسيرية تسمح بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة و تسمح باتخاذ قرارات ، لهدا يجب استعمال هذه الأداة بفعالية و بصفة دورية لأنه وسيلة تمكن من
العمل على إطالة مدة حياة المؤسسة و مواكبتها للتغيرات التي تحدث داخل السوق و استمرارها في ظروف أحسن ، إذ بعد الدراسة التي أجريناها داخل المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC لاحظنا إهمال كبير للوظيفة المالية من طرف المسيرين و عدم إعطائها حقها ، و هذا لعدة أسباب من بينها ، صعوبة تطبيقها، و كذلك لعدم وجود أهل الاختصاص داخل المؤسسة، و هذا ما ينعكس سلبا على مردودية المؤسسة .

الكلمات المفتاحية:

1- التحليل المالي 2- الوظيفة المالية 3- مردودية المؤسسة
4- المؤسسة الوطنية لتحقيق و تسيير الصناعات المترابطة SONARIC

باللغة الأجنبية :

Cette étude visait à identifier Sur l'analyse financière , c'est un outil de facilitation qui permet de diagnostiquer la situation financière de l'institution et permettre des décisions , c’est pour cela cet outil devrait être utilisé efficacement et périodiquement parce que c'est un moyen de travailler pour prolonger la vie de l'institution et continuer dans de meilleures conditions , mais après l'étude que nous avons menée au sein de la National Corporation pour la réalisation et la gestion des industries SONARIC , nous avons remarqué une importante négligence de la fonction financière par les gestionnaires c'est pour plusieurs raisons : Difficulté à postuler , et le manque de spécialistes au sein de l'institution ; et cela se reflète négativement sur la rentabilité de l'institution . .

les mots clés : l'analyse financière , Fonction financière, Rentabilité de l'entreprise , Société nationale d'enquête et de gestion des industries interconnectées **SONARIC .**

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مصلحة التربصات

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
JNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Des Sciences De Gestion
Services des Stages

2019/2018

رقم: 1 / 2019

مستغانم في: 9 جوان 2019/.../.....

إلى

السيد: ....

الموضوع: طلب تربص.

تحية طيبة وبعد،

سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي ومن اجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم قبول الطلبة :

الاسم واللقب	تاريخ ومكان الازدياد	الشهادة المحضر لها
- عامر وليد بسوني	1998 [illegible]	تدقيق محاسبي
-	.....	.....

للقيام بتربص ميداني على مستوى مؤسستكم.

تحياتنا الخالصة.

رئيس مصلحة التربصات

البيئة المستقبلة

رشيد حطاب
مدير فرعي للتحصيل
المراقبة والمنازعات

استمارة تقييم المتربص لدى المؤسسة

إن الطالب(ة):1- عامر وليد بسوني 2- .....

المسجل(ة) في السنة الثالثة ليسانس/الثانية ماستر، تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

قد قام(ت) بتربص ميداني على مستوى مؤسستنا لمدة: ..... يوما وذلك للفترة الممتدة من: 2019/08/29 إلى: 2019/09/24

وتحصل(ت) على النتائج التالية:

عناصر التقييم	العلامة	الملاحظات
المواظبة	04/04	
المبادرة	04/03	
المعارف التطبيقية	04/03	
قدرة العمل	04/04	
العلاقة مع العمال	04/04	
	العلامة النهائية: 18/20	

المسؤول المشرف على التربص: .....

ملاحظات المشرف على التربص: .....

حرر بـ: مستغانم في: 2019/09/28

الامضاء وختم المؤسسة

رشيد حطاب
مدير فرعي للتحصيل
المراقبة و المنازعات